

فكان من فئة « الغائب - غائب » . وعليه ، ونحن عائلة واحدة ، اصبحنا بنعمة الاحتلال الصهيوني من فئات ثلاث . وهذا التصنيف « القانوني » ليس له علاقة بوجودنا المادي بطبيعة الحال ، وانما يستهدف بالاساس ارضنا وممتلكاتنا . وكذلك الحال بالنسبة الى الالاف من ابناء صنفنا .

و « قانون املاك الغائبين » هذا ، هو الغطاء « القانوني » لعملية النهب الواسعة لممتلكات العرب الفلسطينيين . فاسرائيل « كيان سياسي حضاري » ، بواقع انتمائها الى الغرب الرأسمالي ، اصلا وفرعا . وعليه ، فلا يليق بها ان تستولي وتنهب الا بموجب « القانون » . وكيفما اراد الفاخوري ركب اذن الجرة ، ولكي تستولي دولة الاستيطان الصهيوني على الارض العربية في فلسطين وتهودها ، كان لا بد من تغييب سكانها الاصليين عنها . فكأنما ذلك لا يستقيم دون تغطية قانونية . ومن لم تقتلعه الحرب ويشرده الازهاب والعنف الفاشي ، لحقه التغريب والابعاد . ومن افلت من هذا وذاك ، اطبق عليه التغييب بمقتضى قانون تهويد الاراضي العربية . والعبرة في هذا القانون ليست فسي التهويد والاستملاك . . . الخ ، فهذه ظواهر نابية فعلا ، ولكنها رافقت الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية . انما العبرة في تعريف « الغائب » وفقا لهذا القانون . والغياب ، في هذا المجال ، لا ينحصر فيمن شردته الحرب ، فظل خارج رقعة الاحتلال الصهيوني ، وانما يتعداه الى من بقي داخلها . والغائب بحسب هذا القانون الاسرائيلي ، لا يتطابق تماما مع اللاجئين الفلسطينيين ، في المصطلح العربي والدولي . فهناك غائبون عن اسرائيل فيها . وهناك لاجئون فلسطينيون في اسرائيل ، لم يخرجوا الى البلاد العربية ، فيحظوا باللقب عن جدارة . وهناك من خرج من بيته ، او اخرج منه عنوة ، الى احد البلدان العربية المجاورة ، فاكسب « جنسية اللجوء » ، ثم عاد الى فلسطين المحتلة ، محتفظا ، رغبة او قسرا ، بجنسيته المكتسبة . وكنت من هذه الفئة الاخيرة . ومثلي الالاف . وعلى اي حال ، هذا هو القانون ، والجهل به لا يعفي منه .

لقانون « الحاضر - غائب » هذا قصة . وهي ، على حد تعبير الفلاحين فسي فلسطين ، « كقصة الاعمى » ، لا تنتهي . لها بالتأكيد بداية ، ولكنها لم تنته بعد . بدأت بتاريخ ١٢ كانون اول ( ديسمبر ) ١٩٤٨ ، ولم تنته الى يومنا هذا ( اذار ١٩٧٩ ) . وفي كل مرة ، يخرج القانون على الناس في صيغة تختلف شكلا عن سابقتها ، ولو بمقدار . لكن الجوهر واحد : نهب اراضي الفلسطينيين وتهويدها . فكأنما روح ذلك القانون تتقمص في كل مرحلة من تقلباتها جسدا جديدا . ولكل جسد اهاب للتمويه ، يتلاءم والظرف الراهن . والاصل في كل الصيغ المنمقة تغييب الفلسطيني عن ارضه وممتلكاته « قانونا » . اما الالفاظ فتختلف شكلا ولونا ، وفقا للزمان والمكان . وعن الاسماء حدث ولا حرج :